

Distr.  
GENERAL

A/53/1035  
S/1999/878  
12 August 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون  
البند ١٥٥ من جدول الأعمال  
التدابير الرامية إلى القضاء على  
الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام  
من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

صاحب السعادة،

أود أن أشير إلى الرسالة الموجهة إليكم بتاريخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٩ (A/53/1031-S/1999/839) من الممثل الدائم للبنان. ففي الأشهر الأخيرة، وضع عدد متزايد من قنابل جانب الطريق على طول المحاور الرئيسية للحركة في القطاعات الوسطى من منطقة الأمن في جنوب لبنان. وقرىبا جدا في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ وضعت قنبلة من هذا النوع ووجهت ضد حافلة تحمل جنودا إسرائيليين بالقرب من موشاف شتولا شمالي إسرائيل على طول سياج الأمن الذي يلي الحدود الدولية.

وبعد هذه الحادثة أوقفت قوات الدفاع الإسرائيلية عددا من المقيمين في القرية اللبنانية القريبتين عيتا و بنت جبيل واستجوبتهم. وأدى هذا إلى اكتشاف مخازن كبيرة للأسلحة، بما في ذلك كميات غير مسبوقة من قنابل جانب الطريق لاستخدامها بواسطة المنظمة الإرهابية حزب الله. ويجب التركيز على أن هذه الكميات الشاسعة من الذخيرة المضبوطة استخدمت بصورة متكررة ضد الجنود الإسرائيليين وكذلك ضد المدنيين المحليين.

إن استخدام حزب الله للقرى اللبنانية ومراكز السكان نقاطا للهجوم ومناطق إعداد للعمليات الإرهابية هو أيضا انتهاك آخر لصيغ تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦ التي توصل إليها وزير خارجية الولايات المتحدة السابق وارن كريستوفر. ولا يفيد الدعم والتشجيع المقدمان من حكومة لبنان، على النحو المعرب عنه في رسالة الممثل الدائم للبنان إلا في الإضافة إلى الانتهاكات سالفه الذكر.

وفي هذا السياق، فإن ادعاء الممثل الدائم للبنان في رسالته بأن إسرائيل تحتجز أهالي عيتا "تحت الحصار" لا أساس له. كما أن تنقل المقيمين في القرية غير مقيد سواء داخل منطقة الأمن أو خارجها. وبالمثل فإن ادعاء الممثل الدائم للبنان بشأن القيود على الحركة للأهالي المصابين بأمراض شديدة ليس له أساس. وتزود عيتا بانتظام وبدون إعاقة بالمؤن الغذائية والأدوية وكذلك بالسلع الأخرى.

ومن الواضح أنه لا توجد لإسرائيل مصلحة في الاحتفاظ بمنطقتها الأمنية أو في اضطرارها للبحث عن الأسلحة في أماكن مثل عيتا و بنت جبيل. وتفضل إسرائيل بقدر كبير منع وتجنب أعمال الإرهاب على الأراضي اللبنانية ومنها، وذلك عن طريق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي لا يدعو فقط إلى انسحاب القوات الإسرائيلية وإنما يطلب أيضا استعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في المنطقة.

إن رفض لبنان قبول عرض إسرائيل لتنفيذ القرار يتسبب للأسف وبصورة مأساوية في غالب الأحيان، في استمرار الحالة المتفجرة في الجنوب اللبناني. والحكومة اللبنانية هي المسؤولة وحدها عن هذه الحالة.

وأغدو ممتنا إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة في إطار البند ١٥٥ من جدول الأعمال المعنون "التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دور غولـد

السفير

الممثل الدائم

-----